المرفق

التوصيات التي اعتمدتها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اجتماعها السابع عشر

(مونتريال، 14-18 أكتوبر/تشرين الأول 2013)

المحتويات

التوصية *الصفحة*

1/17 الاحتياجات العلمية والتقنية ذات الصلة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 47

2/17 القضايا الجديدة والناشئة 68

3/17 المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية 69

التوصية 1/17 الاحتياجات العلمية والتقنية ذات الصلة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020

إن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية،

إذ تشير إلى الفقرة 2 من من المقرر 13/11 باء، التي طلب فيها مؤتمر الأطراف إلى الهيئة الفرعية تحديد الاحتياجات العلمية والتقنية ذات الصلة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وتقديم تقرير عن ذلك إلى مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثاني عشر،

وإذ تشير أيضاً إلى أن الشكل المتعلق بالاجتماع السابع عشر للهيئة الفرعية قدم عروضا تمهيدية، تبعتها حلقات نقاش وجلسات الأسئلة والأجوبة لتيسير تعميق النظر في القضايا المطروحة على جدول الأعمال، *وإذ* تعرب عن تقديرها للمقدمين للعروض وأعضاء حلقات النقاش،

1- *تلاحظ مع التقدير* التقارير التي أعدها الأمين التنفيذي وفقاً للفقرة 1 من المقرر 13/11 باء، والتي ترد في الوثائق UNEP/CBD/SBSTTA/17/2، وUNEP/CBD/SBSTTA/17/2/Add.1، وUNEP/CBD/SBSTTA/17/2/Add.2، وUNEP/CBD/SBSTTA/17/2/Add.3، وUNEP/CBD/SBSTTA/17/2/Add.4، وUNEP/CBD/SBSTTA/17/3، وتخلص، بعد النظر فيها، إلى الاحتياجات العلمية والتقنية الرئيسية ذات الصلة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛

2- تنظر الى هذه الاحتياجات في سياق شامل للرؤية المتعلقة بالخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 "العيش في وئام مع الطبيعة" وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي. وينبغي أن تركز كل الإجراءات التدابير الرامية إلى تلبية هذه الاحتياجات على تبادل واستخدام الأدوات والمنهجيات القائمة التي قد تتطلب تكييفها مع الظروف الوطنية المحددة، واحترام الحق السيادي للبلدان في اختيار نُهجها ورؤاها ونماذجها وأدواتها الخاصة. وتتطلب تلبية هذه الاحتياجات تعزيز القدرات العلمية والتقنية وتوفير تمويل جديد وكاف ويمكن التنبؤ به، بواسطة الأطراف، وخاصة للأطراف من البلدان النامية، لاسيما البلدان الأقل نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

3- تحدد الاحتياجات العلمية والتقنية ذات الصلة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، بما في ذلك:

(أ) *العلوم الاجتماعية* - الحاجة إلى طرق أفضل للاستفادة من العلوم الاجتماعية في تحفيز اختيارات تتوافق مع أهداف الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 ووضع نُهج جديدة بوسائل منها تكريس فهم أفضل للتغير السلوكي وأنماط الإنتاج والاستهلاك، ووضع السياسات، واستخدام أدوات غير سوقية. والحاجة إلى توسيع نطاق انتشار سبل اتصال وتثقيف وتوعية عامة أكثر فعالية من خلال النظم المدرسية وغيرها من القنوات، ووضع استراتيجيات اتصال وتوعية بشأن التنوع البيولوجي، واستكمال الجهود المبذولة في مجال الاتصال والتثقيف والتوعية العامة بمنظورات أخرى بما في ذلك البحوث المتعلقة بخبرات التواصل فيما بين الثقافات والمتعدد الثقافات؛

(ب) *البيانات والمعلومات* - الحاجة إلى بيانات وروافد معلومات يسهل الحصول عليها وتكون قليلة الكلفة وشاملة وموثوقة من خلال جملة أمور منها تيسير الحصول على وسائل الاستشعار عن بعد، والاستخدام

الأفضل لعمليات المراقبة في *الموقع الطبيعي*، والبيانات والمعلومات غير المباشرة، والانخراط العلمي للمواطن، وتصميم النماذج، وشبكات رصد التنوع البيولوجي، ومن خلال التطبيق الأفضل لمعايير البيانات وقابلية التشغيل البيني المتعلق بالحصول على البيانات وإدارتها من أجل الحصول على منتجات ذات صلة بالسياسات، بما في ذلك المؤشرات والسيناريوهات اللازمة لتوجيه عملية صنع القرار؛

(ج) *التقييم والتقدير* - الحاجة الى تحسين وتعزيز المنهجيات لتقييم حالة واتجاهات الأنواع والنظم الايكولوجية، والمواقع الساخنة والثغرات في الحفظ فضلا عن وظائف النظم الايكولوجية، وخدمات النظم الإيكولوجية ورفاه البشر على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي؛

(د) *التخطيط والتعميم* - الحاجة إلى تعزيز وتحسين استخدام أدوات التخطيط الملائمة والنُهج للتعميم، وذلك في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 من خلال جملة أمور منها: ضمانات التنوع البيولوجي، وأدواته ووسائله في التخطيط المكاني، بما في ذلك الاستخدام المتكامل للأراضي والتخطيط للمناطق الساحلية والبحرية؛ وتقييم التنوع البيولوجي ووظائف النظم الإيكولوجية وخدمات النظم الإيكولوجية؛ وتعميم التنوع البيولوجي في التنمية المستدامة وغير ذلك من القطاعات السياساتية ذات الصلة؛

(هـ) *الربط بين العلوم والسياسة العامة* - الحاجة إلى تكامل أفضل بين العلوم وصنع السياسات والتفاعل المحسن بين العلوم والسياسات، لاسيما على المستويين المحلي والوطني وذلك من خلال استخدام المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES)، وتحسين وتوسيع نطاق استخدام الأدوات اللازمة لتعزيز اتساق السياسات وتقييم السياسات ووضع السيناريوهات والخيارات ذات الصلة بصانعي السياسات؛

(و) *صيانة وحفظ واستعادة النظم الإيكولوجية* - الحاجة إلى تكريس فهم أفضل لعمليات النظم الإيكولوجية ووظائفها وآثارها على حفظ النظم الإيكولوجية واستعادتها، والحدود الإيكولوجية، والنقاط الحرجة والمرونة الاجتماعية-الإيكولوجية وخدمات النظم الإيكولوجية؛ وتحسين المنهجيات والمؤشرات اللازمة لرصد مرونة النظم الإيكولوجية واستعادتها، وخاصة بالنسبة للنظم الإيكولوجية الهشة؛

(ز) *الأدوات الاقتصادية* – الحاجة الى فهم أفضل لأداء الأدوات الاقتصادية واستخدامها على نطاق أوسع في تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، فضلا عن استراتيجيات القضاء على الفقر، مع مراعاة الظروف الاجتماعية-الاقتصادية الوطنية، والحاجة الى تحسين الإرشادات والأدوات اللازمة لوضع حوافز إيجابية ولتحديد الحوافز الضارة أو حذفها أو إزالتها أو إصلاحها، بما يتمشى وينسجم مع الاتفاقية والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة، بالإضافة إلى إدماج التنوع البيولوجي في المحاسبة الوطنية، حسب الاقتضاء، وفي نظم الإبلاغ؛

(ح) *المعارف التقليدية* – الحاجة إلى إيجاد وسائل أفضل لإدراج نظم معارف الشعوب الأصلية والمعارف التقليدية ذات الصلة والإجراءات الجماعية للمجتمعات الأصلية والمحلية لإكمال المعارف العلمية من أجل دعم التنفيذ الفعال للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، مع موافقة ومشاركة الحائزين على هذه المعارف والابتكارات والممارسات؛

(ط) *التعاون العلمي والتقني* – الحاجة إلى زيادة تحسين التعاون العلمي والتقني فيما بين الأطراف، وكذلك الشبكات العلمية والمنظمات المعنية، لمطابقة القدرات، وتجنب الازدواجية، وتحديد الفجوات وتحقيق الكفاءة. والحاجة إلى تعزيز آلية غرفة تبادل المعلومات في الاتفاقية لزيادة فعالية التعاون العلمي والتقني؛

(ي) *النُهج المختلفة* – الحاجة الى تعزيز أدوات ومنهجيات التقييم غير النقدية للمحافظة على وظائف النظم الايكولوجية؛

4- توصي مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثاني عشر بما يلي:

(أ) يحيط علماً بالاحتياجات العلمية والتقنية الرئيسية المتعلقة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، على النحو المحدد في هذه الوثيقة، واستخدام النتائج الرئيسية في نظره مستقبلاً في تنفيذ الخطة الاستراتيجية وتحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي؛

(ب) يحيط علماً بجمع المزيد من آراء الأطراف فيما يتعلق بالقضايا المشتركة بين القطاعات الواردة في المرفق الأول أدنـــاه وأهداف أيشي محددة في الخطة الاستراتيجيـــة للتنوع البيولوجي 2011-2020 على النحو الوارد في المرفق الثاني؛

(ج) يدعو شبكة رصد التنوع البيولوجي التابعة للفريق المعني برصد الأرض (GEO-BON) إلى التعامل مع الأطراف والمجتمعات الأصلية والمحلية وغيرهم من أصحاب المصلحة ذوي الصلة بشأن احتياجات مختارة وذات أولوية ومحددة بوضوح ومتعلقة بإنشاء نظم الرصد ورصد التنوع البيولوجي؛

5- توصي كذلك مؤتمر الأطراف بأن يطلب إلى الأمين التنفيذي رهنا بتوافر الموارد اللازمة:

(أ) إعداد تقرير عن السبل والوسائل القائمة والممكنة لمعالجة الاحتياجات العلمية والتقنية الرئيسية على النحو المحدد في الفقرة 3 أعلاه، وتعزيز القدرات العلمية والتقنية، وخصوصا في البلدان النامية الأطراف، لاسيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبلدان الاقتصاد الانتقالي؛

(ب) مواصلة تعزيز آلية غرفة تبادل المعلومات التابعة للاتفاقية للسماح بتقديم الدعم التقني الهادف للأطراف، وخصوصا البلدان النامية، لاسيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبلدان الاقتصاد الانتقالي، بشأن تحديد واستخدام أدوات دعم السياسات المناسبة، وتعزيز التآزر بين المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية؛

(ج) تنظيم اجتماع لفريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بمؤشرات الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛[4]

(د) استعراض الخبرات الوطنية على استخدام الأدوات لتقييم فعالية أدوات السياسات لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، باستخدام المعلومات المتضمنة في التقارير الرابعة والخامسة وإبلاغ اجتماع للهيئة الفرعية يعقد قبل الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف؛

[4] ستعد الاختصاصات بواسطة الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف استنادا الى العناصر المشار اليها في الفقرة 6(ج).

6- *تطلب الى* الأمين التنفيذي:

(أ) تيسير التعاون في الوقت المناسب مع الشراكة المعنية بمؤشرات التنوع البيولوجي، وشبكة رصد التنوع البيولوجي التابعة للفريق المعني برصد الأرض، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الفريق العامل المعني بالمؤشرات التابع لمنتدى الشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي، بغية سد الفجوات في تغطية المؤشرات لجميع أهداف أيشي العشرين للتنوع البيولوجي وذلك بحلول عام 2014؛

(ب) إذ يشير إلى الفقرة 17 من المقرر 2/11، يضطلع، بالتعاون مع مراكز الخبرة ذات الصلة والمنظمات والشبكات ذات الصلة، بما في ذلك المرفق العالمي لمعلومات التنوع البيولوجي (GBIF)، وشبكة رصد التنوع البيولوجي التابعة للفريق المعني برصد الأرض، والشراكة المعنية بمؤشرات التنوع البيولوجي، بالأنشطة الإقليمية لبناء القدرات والتدريب فيما يتعلق بتعبئة وإدارة وتحليل البيانات والمعلومات والمعارف المناسبة لرصد التنوع البيولوجي وإدارته، بما في ذلك عن طريق تعزيز الآليات الوطنية لغرف تبادل المعلومات؛

(ج) تمشيا مع الفقرة 16 من المقرر 3/11 ألف، إبلاغ الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف بالتقدم المحرز في الاضطلاع بالطلبات الواردة في المقرر 3/11، ومراعاة التقدم المحرز واستخدام المؤشرات في التقارير الوطنية الخامسة والطبعة الرابعة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي، وإعداد عناصر ممكنة بشأن اختصاصات اجتماع لفريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بمؤشرات الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، لكي ينظر فيها مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثاني عشر؛

(د) أن يدرج في تحليله للتقارير الوطنية الرابعة والخامسة تحليلا للمنهجيات المستخدمة في التقييم الذاتي للتقدم صوب تنفيذ الاتفاقية المبلغ عنها في هذه التقارير وغيرها من التقارير، وإبلاغ الاجتماع الخامس للفريق العامل المعني باستعراض التنفيذ والاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف حسب مقتضى الحال؛

(هـ) أن يجري تقييما للنهج والشكل المستخدمين في الاجتماع السابع عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية كجزء من عملها استجابة للفقرة 2 من المقرر 10/11 بشان تحسين كفاءة الهياكل والعمليات في إطار الاتفاقية وبروتوكولاتها، وإبلاغ مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثاني عشر؛

7- *تلاحظ* أن أهداف أيشي للتنوع البيولوجي توفر عناصر متاحة جاهزة للغايات والأهداف والمؤشرات المتصلة بالتنوع البيولوجي والتي يمكن إدماجها في مجموعة أهداف التنمية المستدامة التي يجري إعدادها في الوقت الحاضر؛

8- *إذ تسلط الأضواء* على الحاجة العاجلة الى تنفيذ التدابير، بما في ذلك المشار إليها في الفقرتين 11 و24 من المقرر 18/11، لتحقيق الهدف 10، *تلاحظ* أن هذه المسالة ستناقش باعتبارها جزء من عملها خلال اجتماعها الثامن عشر لتحديث خطة العمل النوعية المتعلقة بابيضاض المرجان، تمشيا مع الفقرة 13 من المقرر 18/11، فضلا عن ضمن سياق نظرها لوثيقة الاستعراض المنهجي لآثار تحمض المحيطات على التنوع البيولوجي ووظائف النظم الايكولوجية.

المرفق الأول

القضايا المشتركة بين القطاعات التي حددتها الأطراف

الأدوات والإرشادات المتعلقة بالسياسات

1- هناك عدد كبير من الأدوات والمنهجيات المتعلقة بدعم السياسات المتاحة للأطراف والتي تساعد على تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وتحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي. ولا ينبغي لعدم وجود الأدوات أو الإرشادات، بالنسبة لبعض الأهداف، أو الصعوبات في تطبيقها في بعض البلدان، أن تمنع معظم البلدان من اتخاذ الإجراءات الفعالة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية. ولا ينبغي إعداد أدوات جديدة إلا عند وجود حاجة ملحة واضحة. وينبغي التركيز على تيسير استخدام الأدوات الموجودة من خلال إتاحتها بسهولة، وشرح ظروف استخدامها، ومن خلال تكييفها مع الظروف الوطنية المحددة، مع الأخذ في الاعتبار حق البلدان السيادي في اختيار نُهجها وتصوراتها ونماذجها وأدواتها وفقا للظروف والأولويات الوطنية.

2- ولابد من إعداد عدد محدود من الأدوات والمنهجيات الإضافية، التي تشمل ما يلي:

(أ) الإرشادات المتعلقة بالدوافع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تحفز على تغيير السلوك، ومدى ترابطها وانعكاسات ذلك على وضع السياسات؛

(ب) الأدوات والمنهجيات التي لها القدرة على إقرار المجموعة الكاملة لقيم التنوع البيولوجي، بما في ذلك أهميتها الاجتماعية والروحية والثقافية؛

(ج) النُهج المتبعة لاستخدام الحوافز غير الاقتصادية وتنفيذ التدابير المرتبطة بها، مثل التأثيرات الحافزة لمؤسسات المجتمع، بما في ذلك مؤسسات الملكية الجماعية وترتيبات الحوكمة المرتبطة بها، ومساهمة المجتمعات الأصلية والمحلية؛

(د) الإرشادات المتعلقة بأفضل الممارسات لتحديد الحوافز التي تضر بالتنوع البيولوجي والوسائل اللازمة لإصلاحها، استنادا إلى دراسات الحالة الناجحة والدروس المستفادة؛

(هـ) الأدوات والمنهجيات المتعلقة بتحقيق أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة؛

(و) التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي لمعالجة مختلف أهداف أيشي للتنوع البيولوجي ضمن النطاق الأوسع للمناظر الطبيعية والمناظر البحرية؛

(ز) المنهجيات اللازمة لتحسين فرص نجاح حفظ واستعادة النظم الإيكولوجية والحفاظ على مرونة النظم الإيكولوجية؛

(ح) الإرشادات المتعلقة بأفضل الممارسات في مجال إتاحة الوصول الملائم للمعارف والابتكارات والممارسات التقليدية واستخدامها للحفظ والاستخدام المألوف المستدام؛

(ط) الإرشادات المتعلقة بالفرص المتاحة لنقل الممارسات الجيدة عبر المناطق الأحيائية والقطاعات المختلفة والقيود المفروضة عليها، مثلا بين الحراجة والزراعة، أو من النظم الأرضية إلى النظم البحرية؛

(ي) الأدوات اللازمة لتقييم المفاضلات المحتملة والإبلاغ عنها وإدارتها بين القضاء على الفقر والأمن الغذائي وأهداف حفظ التنوع البيولوجي.

3- وينبغي توطيد التعاون التقني والعلمي بين الأطراف من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات. ويمكن أن يشمل ذلك تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات بشأن إعداد وتطبيق الأدوات الوطنية؛ وتطبيق الأدوات العالمية لاستخدامها على المستوى الوطني.

4- ينبغي أن تساعد آلية غرفة تبادل المعلومات في الاتفاقية الأطراف، وخصوصا البلدان النامية الأطراف، لاسيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على الإعراب عن احتياجاتها التقنية والعلمية المحددة. وينبغي أيضا أن تمكّن آلية غرفة تبادل المعلومات الأطراف، وكذلك الشبكات العلمية والمنظمات المعنية وهيئات التمويل من الإشارة إلى مجالات المهارات والخبرات لديها. وبالتالي، يمكن لهذه الآلية أن تيسر التوفيق بين الاحتياجات والقدرات.

البيانات والرصد ونظم المراقبة والمؤشرات

5- تؤدي مبادرات المواطنين والمبادرات المجتمعية دورا هاما ومتناميا في المساعدة على تقديم الرصد في *الموقع الطبيعي*، في حين يمكن أن يكمل التطبيق المبتكر للاستشعار عن بعد وتقنيات الاستشعار الأخرى هذا الرصد باستخدام قياسات على نطاقات كبيرة. وسيساعد توحيد معايير البروتوكولات لهاتين الطريقتين، وكذلك المنابر والآليات المتعلقة باستخدامها وإدماجها، على جعل الجهود الفردية أكثر فعالية وعلى السماح بتجميع البيانات لدعم تلبية الاحتياجات على نطاق أوسع.

6- وهناك فرص لاستخدام منهجي أوسع لبيانات الاستشعار عن بعد ولعمليات المراقبة الفعالة في *الموقع الطبيعي* من حيث التكلفة والموحدة.

7- وتمثل نظم معارف الشعوب الاصلية والمحلية عنصرا هاما في الإدارة المستدامة للعديد من النظم الإيكولوجية. وغالبا ما تشكل الجهود المبذولة في مجالي المعارف والرصد على المستوى المحلي مصدرا من المصادر الحاسمة للمعلومات، وهي تكمل النُهج العلمية وتغطي في أحيان كثيرة مختلف المقاييس الزمنية والمكانية. أما الاحترام والثقة والإنصاف والشفافية فتعتبر عناصر أساسية لتمكين الرصد الذي يستند إلى الجمع بين نظم معارف الشعوب الاصلية والمعارف التقليدية والعلمية.

8- وهناك حاجة لوضع سلسلة من البيانات على المدى الطويل لتيسير رصد التغير في حالة التنوع البيولوجي مع مرور الوقت، ولقياس التقدم المحرز نحو عام 2020 وما بعده.

9- ومن شأن تحسين مستوى الحصول على بيانات رصد التنوع البيولوجي في الوقت الحقيقي تقريبا أن يزيد من اهتمام الجمهور بوضع السياسات في مجال التنوع البيولوجي وتمكين المشاركة الأوسع لأصحاب المصلحة.

10- وهناك حاجة لمواصلة وتعزيز الحوار بين واضعي السياسات والأوساط المعنية برصد الأرض بغرض تعزيز جمع البيانات والحصول عليها من أجل رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي والأهداف والمؤشرات الوطنية المرتبطة بها.

11- وساعد الحصول الحر والمفتوح على البيانات الساتلية على توسيع نطاق استخدام بيانات الاستشعار عن بعد لرصد التنوع البيولوجي. وتمت زيادة تحسين مستوى أهمية بيانات الاستشعار عن بعد المتاحة في الوقت الحقيقي تقريبا والتي تم تحويلها إلى منتجات أساسية مفيدة لصانعي القرار والوكالات المعنية بحماية البيئة (مثلا خرائط استخدام الأراضي).

12- ويتطلب بناء وإدامة نظم رصد التنوع البيولوجي على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي تحديد معايير البيانات، والتشغيل البيني والتنسيق بين المؤسسات المعنية وكذلك بناء القدرات والتمويل المستدام، وخصوصا للبلدان النامية الأطراف، لاسيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

13- ويمكن للبرامج التعاونية الإقليمية أو المراكز الإقليمية أن تسهم في الترويج لشبكات رصد التنوع البيولوجي ودعم تحليل البيانات كي تستخدمها بلدان المنطقة.

14- وتتمتع متغيرات التنوع البيولوجي الأساسية التي وضعتها شبكة رصد التنوع البيولوجي التابعة للفريق المعني برصد الأرض (GEO-BON) والنُهج أو المتغيرات المماثلة الأخرى، بمجرد تحديدها واختبارها، بالقدرة على تحسين فعالية الرصد من خلال تركيز الملاحظات على عدد محدود من الخصائص الرئيسية. وهذه المعلومات بشأن أنواع الملاحظات الأكثر إفادة بالنسبة للأوساط المعنية بالتنوع البيولوجي ستمكّن وكالات الفضاء من استخدام أجهزة الاستشعار الملائمة للمتغيرات ذات الصلة.

15- ومن شأن مجموعة الأدوات ("BON-in-a-Box") التي يمكن أن تواكب الاحتياجات الوطنية والإقليمية أن تسد فجوة كبيرة. ويمكن أن تشمل هذه المجموعة من الأدوات كتيب بعنوان متغيرات التنوع البيولوجي الأساسية، لدعم المؤشرات وهياكل قواعد البيانات والاستراتيجيات لدمج بيانات الاستشعار عن بعد وبيانات *الموقع الطبيعي*، والإرشادات بشأن المصطلحات والوسائل والمعايير.

16- وتمثل نشرة التوقعات العالمية لمعلومات التنوع البيولوجي (GBIO) خارطة طريق وإطارا لتعزيز الحصول على البيانات التاريخية والمتوارثة وتقاسمها، وكذلك الملاحظات الجديدة والمقاييس من الاستشعار عن بعد، وأنشطة الرصد المحلية والانخراط العلمي للمواطن. وبالتالي فإنها تساعد على تحليل البيانات على نطاق مختلف مجموعات البيانات. وهكذا فإن هذه التوقعات تروج لاتباع نهج منسق عالميا من أجل حشد معلومات التنوع البيولوجي وتعزيز الجهود المبذولة لإتاحة البيانات للجمهور وتيسير استخدامها في مجالي السياسة العامة والبحوث.

التحديات

17- تشكل عملية تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 تحديا كبيرا تواجهه جميع الأطراف، وخصوصا البلدان النامية الأطراف، لاسيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وترتبط هذه التحديات بعدة أمور من ضمنها ما يلي:

(أ) محدودية الموارد المالية والبشرية على المستويين الوطني ودون الوطني لإعداد وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي؛

(ب) عدم وجود خطوط أساس أو معلومات كافية عن الاتجاهات الحالية لتيسير تحديد الأهداف؛

(ج) محدودية القدرات اللازمة لإجراء مشاورات مفيدة ومشاركة أصحاب المصلحة؛

(د) القدرات المحدودة لإدارة التنوع البيولوجي بفعالية؛

(هـ) التوافر المحدود للإرشادات والأدوات، أو فرص الحصول عليها، والقدرات المحدودة على تكييف الإرشادات والأدوات العالمية لتطبيقها على المستويين الوطني ودون الوطني؛

(و) عدم كفاية نظم الرصد لتتبع التقدم المحرز؛

(ز) اتساق وتكامل السياسات بشكل محدود.

18- ويجري حاليا بذل جهود حثيثة لتجاوز التحديات والقيود التي تمت ملاحظتها في الفقرات الفرعية أعلاه، من خلال الحلول المحلية الابتكارية وعن طريق تعزيز الشراكة والتعاون بين الأطراف وغيرها من الشركاء.

قصص النجاح

19- هناك مجالات عديدة حيث أُحرز تقدم كبير لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، بما في ذلك عدة أمور من ضمنها:

(أ) أبلغ العديد من الأطراف بأن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي تشكل وسائل فعالة لتنفيذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف وتعزيز التنسيق المعزز فيما بين القطاعات؛

(ب) ساعدت عملية تحديد المؤسسات الوطنية المعنية، ورسم الأهداف (مجموعات الأهداف أو الغايات الاستراتيجية) مثل "أبطال التنوع البيولوجي"، على تعزيز الملكية والتنفيذ والتعاون فيما بين الوكالات؛ وبالمثل، فإن بعض الأطراف قد استفادت إلى حد كبير من إنشاء المؤسسات الوطنية للتنوع البيولوجي التي تركز على تيسير التفاعل بين العلوم والسياسات؛

(ج) شكلت المبادرات الإقليمية، مثل الممرات الإقليمية للتنوع البيولوجي والمناطق المحمية عبر الحدود عناصر أساسية في حشد الإجراءات التعاونية لحفظ التنوع البيولوجي وتعزيز التعاون الإقليمي؛

(د) يمكن للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بالشراكة مع القطاعات، مثلا قطاع التعدين أو الطاقة، أن تشكل أداة مفيدة للغاية لتحقيق توافق الآراء بشأن الأهداف، وإتاحة الشفافية واليقين لقطاع الأعمال، وتمثل أدوات هامة لدعم القرار؛

(هـ) ساعدت زيادة الاهتمام باستعادة خدمات النظم الإيكولوجية في النظم الزراعية على زيادة الإنتاجية الزراعية والمنافع المحققة خارج نطاق المجتمعات الزراعية، على نطاق عدد كبير من البلدان والأقاليم وفي مجموعة متنوعة من المناطق المناخية والبيئات الزراعية الاقتصادية، فتعكس بوضوح أن الأمن الغذائي والاستدامة البيئية يمكن أن يشكلا أداة داعمة لبعضها البعض من خلال الإدارة الفعالة للتنوع البيولوجي؛

(و) أُحرز تقدم كبير في مجال رصد التنوع البيولوجي في المحيطات والسواحل مثل نظم الإنذار المبكر فيما يخص تكاثر الطحالب وابيضاض المرجان وكذلك رصد النظم الإيكولوجية للمنغروف في بعض الأقاليم؛

(ز) ساعد إعداد وتنفيذ مزيج السياسات، التي تنطوي على تعزيز قدرات الرصد والمراقبة والإنفاذ المقترنة بالحوافز، والأنشطة التعاونية وزيادة مشاركة أصحاب المصلحة على كبح إزالة الغابات في بعض الأجزاء من العالم؛

(ح) ساعدت عملية نشر المعلومات المتاحة للجمهور على حشد الرأي العام لدعم التدابير التي تستجيب لفقدان التنوع البيولوجي؛

(ط) ساهم دمج السياسات التنازلية على المستوى الوطني والإجراءات المجتمعية التصاعدية على المستوى المحلي في تعزيز الادارة المستدامة للتنوع البيولوجي في مناطق شتى من العالم.

تقييم آثار التدابير المتخذة بموجب الاتفاقية

20- في حين يعتبر تقييم السياسات نهجا شائع التطبيق، فمن الصعب التمييز بين التأثيرات المحددة للسياسات وقياسها، لاسيما تلك التي تنطوي على أهداف متعددة والتي تحدث داخل مشهد معقد في مجال السياسات. وينبغي استكشاف جدوى هذه التقييمات من خلال إجراء عمليات تقييمات تجريبية لتأثيرات التدابير المتخذة في مجالات مواضيعية محددة أو دراسات الحالة المحددة.

المرفق الثاني

أولا - الآراء المتعلقة بالغاية الاستراتيجية ألف والتي حددتها الأطراف

1- من الأهمية بمكان تنفيذ الأهداف 1 إلى 4 من أهداف أيشي لأنها سوف توفر حافزا كبيرا لتنفيذ العديد من أهداف أيشي الأخرى وحشد الموارد.

2- ومن الضروري للتعميم الفعال تحقيق اتساق أفضل بين السياسات، أي وضع وتطبيق أهداف مشتركة عبر القطاعات، وتنفيذ الأنشطة الداعمة بصورة متبادلة. وتعتبر ترتيبات الحوكمة الرشيدة حاسمة في تحقيق ذلك.

3- وهناك حاجة إلى إجراء المزيد من البحوث على الدوافع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تحفز تغيير السلوك، ووترابطها، والآثار المترتبة على تصميم السياسات.

4- ومن المهم إعادة التأكيد على أن قيم التنوع البيولوجي تشتمل على قيم متأصلة وكذلك على قيم إيكولوجية وجينية، واجتماعية اقتصادية، وعلمية، وتعليمية، وثقافية، وترفيهية وجمالية للتنوع البيولوجي ومكوناته.

5- ومن الأهمية بمكان مواءمة السياسات والحوافز والأعمال ضمن الحدود الإيكولوجية الآمنة.

الهدف 1: بحلول عام 2020 كحد أقصى، يكون الناس على علم بقيم التنوع البيولوجي، وبالخطوات التي يمكن اتخاذها لحفظه واستخدامه على نحو مستدام.

6- يوفر برنامج العمل المتعلق بالاتصال والتثقيف والتوعية العامة (CEPA) إطار العمل الرئيسي نحو تحقيق هذا الهدف. وقد أعدت الأمانة والجهات الفاعلة العالمية والإقليمية والوطنية الأخرى ذات الصلة مجموعات أدوات وموارد دعم أخرى. وهذه الموارد كافية ولكن هناك حاجة إلى موارد إضافية لتكييفها مع الظروف واللغات المحلية.

7- ومن أجل سد الفجوات المتبقية، واستحداث الأدوات والمنهجيات الإضافية المطلوبة، وإدماج هذه الإجراءات لتشجيع تغيير السلوك، هناك حاجة إلى ما يلي:

(أ) تحديد الفئات المستهدفة واحتياجاتها ومصالحها؛

(ب) تحديد أكثر وسائل الاتصال وأكثر التكنولوجيات فعالية لها، بما في ذلك نُهج الاتصال بين الثقافات؛

(ج) جمع معلومات عن منهجيات التحفيز على تغيير السلوك، من قبيل التقرير الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) والمعنون "تخضير سلوك الأسر المعيشة: دور السياسة العامة"، وتنفيذ حملات على أساس هذه البيانات؛

(د) العمل مع السلطات المحلية، بما في ذلك المدن، ومع المجتمعات الأصلية والمحلية لوضع أهداف محلية وتحقيقها وتوسيع نطاق الأدوات والحملات وتكييفها؛

(هـ) زيادة الأثر على المستوى المحلي باستخدام النُهج ذات الصلة محليا لتطبيق مبادئ عالمية.

8- وتشمل الممارسات الجيدة الأخيرة إدماج التنوع البيولوجي في المناهج الدراسية للتعليم الرسمي الابتدائي والثانوي، وكذلك تطوير أدوات التعليم غير الرسمي بالتعاون مع الحدائق النباتية ومتاحف التاريخ الطبيعي وحدائق الحيوان وحدائق الأسماك.

9- ويتقدم رصد التقدم المحرز نحو هذا الهدف، باستخدام مجموعة من المنهجيات والمؤشرات، ولكن لا تزال هناك تحديات. ولا تزال البيانات الشاملة محدودة على الصعيد العالمي. وتم الاعتراف بمقياس التنوع البيولوجي للاتحاد المعني بالتجارة البيولوجية الأخلاقية كمؤشر ذي أهمية عالمية. ويمكن تحقيق المزيد من التقدم بالاتفاق على مفاهيم أساسية ومنهجيات مشتركة لتستخدمها الأطراف.

10- ونظرا لدور المجتمعات الأصلية والمحلية باعتبارها حماة تقليديين للتنوع البيولوجي، فإن هذا الدور ينبغي أن ينعكس في مؤشرات التوعية العامة، مثلا في شكل قياس عدد الأنشطة التعاونية بين الحكومات والمجتمعات الأصلية والمحلية.

الهدف 2: بحلول عام 2020 كحد أقصى، تُدمج قيم التنوع البيولوجي في الاستراتيجيات الوطنية والمحلية للتنمية والحد من الفقر وعمليات التخطيط ويجري إدماجها، حسب الاقتضاء، في نظم الحسابات القومية ونظم الإبلاغ.

11- هناك مجموعة متنوعة من الأدوات والمنهجيات متاحة للمساعدة في تقدير قيم التنوع البيولوجي على مختلف المستويات، بما في ذلك في القطاع الخاص. وفي حين تركز العديد من الأدوات والمنهجيات على القيم الاقتصادية، فقد أعدت إرشادات في بعض البلدان بشأن التقديرات المتكاملة لقيم التنوع البيولوجي. وفي حين هناك إشارات تدل على أن هذه الأدوات والمنهجيات تُطبق على نحو متزايد، فإن هناك حاجة إلى مواصلة إعداد وتطبيق الأدوات والأساليب التي تستطيع، جنبا إلى جنب، أن تتعرف على المجموعة الكاملة من قيم التنوع البيولوجي، بما في ذلك أهميته الاجتماعية والروحية والثقافية.

12- وهناك أيضا حاجة إلى أن يتواصل، من خلال الحوار بين الدوائر العلمية، تطوير واستخدام نظم معارف مختلفة وأدوات تعكس وتعزز النُهج البديلة، من قبيل العمل الجماعي للمجتمعات الأصلية والمحلية في إدارة التنوع البيولوجي والحفاظ على نظام الحياة، من أجل تحقيق الرفاه في ظل الانسجام والتوازن مع أمنا الأرض.

13- ويمكن أن تعتمد العملية التي تعكس قيم التنوع البيولوجي في استراتيجيات التنمية والحد من الفقر ونظم المحاسبة القومية على مجموعة واسعة من السياسات والأدوات والمنهجيات، وفقا للظروف والأولويات الوطنية. وقد تكون هذه العملية مهمة صعبة من الناحية التقنية، وهناك عقبات رئيسية تعترض تنفيذ السياسات والأدوات والمنهجيات المرتبطة بهذا الهدف.

14- ويعتبر عمل عدة منظمات ومبادرات دولية شريكة، مثل لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالمحاسبة البيئية- الاقتصادية، واقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي (TEEB)، والشراكة العالمية لحساب الثروة وتقدير قيمة خدمات النظام الإيكولوجي (WAVES)، بالغ الأهمية لدفع عملية تنفيذ بعض جوانب هذا الهدف. وقد وضعت هذه المنظمات والمبادرات إرشادات وأدوات وهناك بالفعل عدة مبادرات رائدة جارية بالفعل لمواصلة تعديلها واختبارها.

15- ويتطلب تطبيق هذه الأدوات والمنهجيات خبرات وقدرات كبيرة، بالإضافة إلى وجود بيانات والتعاون مع الحكومات المحلية ودون الوطنية. ويتفاقم ذلك بسبب تعقيد وضع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية، وخطط الحد من الفقر، وعمليات المحاسبة القومية والإبلاغ على الصعيد الوطني. وسيكون استمرار وتوسع بناء القدرات أمرا هاما للتعجيل باستخدام مثل هذه الأدوات والمنهجيات وتنفيذ الهدف 2 من أهداف أيشي.

الهدف 3: بحلول عام 2020 كحد أقصى، تُلغى الحوافز، بما فيها الإعانات، الضارة بالتنوع البيولوجي، أو تزال تدريجيا أو تعدل من أجل تقليل أو تجنب التأثيرات السلبية، وتوضع وتُطبق حوافز إيجابية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، بما يتمشى وينسجم مع الاتفاقية والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة، مع مراعاة الظروف الاجتماعية-الاقتصادية الوطنية.

16- من المهم اتباع نهج ذي شقين يتألف من تشجيع التدابير الحافزة الإيجابية، مع الأخذ في الاعتبار الآثار المحتملة على الميزانية، وإلغاء في الوقت نفسه، الحوافز الضارة أو إزالتها أو إصلاحها، كخطوة حاسمة وضرورية من شأنها أن تولد أيضا منافع اجتماعية اقتصادية صافية.

17- وقد أعدت عدة أدوات سياساتية وما يرتبط بها من إرشادات في إطار الاتفاقية، في حين أجرت المنظمات الدولية والمبادرات أيضا تحليلات وأعدت إرشادات بشأن التدابير الحافزة. وبالنظر إلى أن هذه الحوافز، بما فيها الإعانات، تتسم بسياقات تتعلق بحالات محددة، فإن بعض البلدان قد واصلت تطوير الإرشادات والأدوات والتحليلات خطوة بخطوة على الصعيد الوطني، مثلا بشأن الحوافز القائمة، بما فيها الإعانات، الضارة بالتنوع البيولوجي، من أجل تحديد الحوافز ذات الأولوية المرشحة للإلغاء أو الإزالة أو الإصلاح.

18- ويمكن مواصلة تطوير الأدوات والمنهجيات لمعالجة الحوافز غير الاقتصادية وتنفيذ التدابير المرتبطة بها، مثل الآثار الحافزة للمؤسسات، بما في ذلك الممتلكات الجماعية وترتيبات الحوكمة المرتبطة بها، والقدرة على إنفاذ اللوائح، وتوافر المعلومات.

19- ويمكن إعداد إرشادات بشأن الممارسات الجيدة لتحديد الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي والوسائل الكفيلة بإصلاحها، استنادا إلى دراسات الحالة الناجحة والدروس المستفادة.

20- وهناك معلومات كثيرة عن الإعانات والحوافز بشكل عام، وهي متاحة على الأقل لبعض القطاعات على الصعيد العالمي؛ إلا أنه يتعين مواصلة تطوير المؤشرات لتكون جاهزة للاستخدام على الصعيد العالمي.

21- وقد تدعو الحاجة إلى إجراء تقييمات إضافية من أجل ضمان تنفيذ التدابير الحافزة بطريقة تتسق وتنسجم مع الاتفاقية والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة.

الهدف 4: بحلول عام 2020 كحد أقصى، تكون الحكومات وقطاع الأعمال وأصحاب المصلحة على جميع المستويات قد اتخذت خطوات لتنفيذ خطط أو تكون قد نفذت خططاً من أجل تحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدامين وتكون قد سيطرت على تأثيرات استخدام الموارد الطبيعية في نطاق الحدود الإيكولوجية المأمونة.

22- إن أدوات ومنهجيات دعم السياسات المتاحة حاليا هي ذات طبيعة عامة وينبغي تكييفها على جميع مستويات الحوكمة (الإقليمية/الوطنية/دون الوطنية/المحلية) وفي جميع القطاعات الاقتصادية. وعلى وجه التحديد، فمن أجل إشراك قطاع الأعمال على نحو فعال، فإن الحاجة تدعو إلى الحصول على معلومات وأدوات دعم السياسات بالإضافة إلى أدوات الإدارة العملية لتقييم تبعية الشركات والآثار المترتبة على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وإدماج التنوع البيولوجي في صنع القرار وإعداد التقارير على مستوى الشركات. ويمكن نشر هذه الأدوات على سبيل المثال من خلال منابر قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي. وتدعو الحاجة أيضا إلى التفكير في الحوافز المحتملة لقطاع الأعمال لدعم الاستهلاك المستدام الذي يعكس اعتبارات التنوع البيولوجي.

23- ويوفر الإطار العشري للأمم المتحدة للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة الهيكل العام لاتخاذ الإجراءات ويمكن تسخير العمليات الحالية بموجبها.

24- ويعني تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج التوعية بالتنوع البيولوجي وتغيير السلوك – وهناك حاجة إلى نظم متكاملة، بما في ذلك نُهج التحليل الرجعي، وتطبيق العلوم الاجتماعية، وأدوات غير سوقية وأنشطة جماعية.

25- وفي حين تبدو الأدوات والمنهجيات متوفرة لإنتاج أكثر نظافة، تتضمن التطورات الأخيرة أدوات ومنهجيات بشأن تحقيق الاستهلاك المستدام، وعلى سبيل المثال نُهج قياس البصمات التي تقيّم أثر الاستهلاك على المستويات الوطنية ودون الوطنية/المحلية، أو الأسرية.

26- ويمكن أن يوفر تبادل المعلومات، بما في ذلك عن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، المزيد من الإرشادات، مثل الأهداف الوطنية التي تتماشى مع الهدف 4 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي.

27- ويلاحظ أن قيادة وزارات الاقتصاد والمالية ومساهمتها ضرورية لحشد مختلف قطاعات الصناعة وتعميم تنفيذها.

ثانيا - الآراء المتعلقة بالغاية الاستراتيجية باء والتي حددتها الأطراف

28- طورت السياسات والإرشادات العامة تطويراً جيداً من أجل الغاية الاستراتيجية باء. إلا أن تنفيذ السياسات والإرشادات الحالية ما زالت تشكل تحديا رئيسيا. وهناك أيضا حاجة إلى تطوير أدوات لتقييم أثر هذه السياسات والإرشادات.

29- ويتاح في الوقت الحالي العديد من الأدوات والكثير من الخبرات المتعلقة بالغاية باء. ومن ثم، فهناك فرصة أمام البحوث التي تركز على دراسة فعالية الأدوات والإرشادات المتعلقة بمعالجة فقدان الموئل، مع الاضطلاع في الوقت نفسه بتحقيق التوازن بين المطالب المتعددة على الموائل، ونُهج الزراعة المستدامة،

والحراجة وتربية الأحياء المائية، بما في ذلك دور خطط إصدار الشهادات، وكذلك الكيفية التي تختلف فيها فعالية الأدوات والإرشادات مع نطاق انتشارها (المحلي والوطني والإقليمي والعالمي).

30- وبشكل خاص، فيما يتعلق بالهدفين 5 و7، هناك حاجة إلى تعزيز السياسات والأدوات والإرشادات فيما يخص التخطيط الأكثر تكاملا وشمولا لاستخدام الأراضي التي يمكنها أن تأخذ أيضاً في الحسبان أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الأخرى ذات الصلة (مثل الأهداف 11 و14 و15)، بما في ذلك النُهج المتعلقة بنطاق المناظر الطبيعية لإدارة التنوع البيولوجي مثل مبادرة ساتوياما والمبادرات ذات الصلة.

الهدف 5: بحلول عام 2020، يخفَّض معدل فقدان جميع الموائل الطبيعية، بما في ذلك الغابات، إلى النصف على الأقل، وحيثما يكون ممكنا إلى ما يقرب من الصفر، ويخفض تدهور وتفتت الموائل الطبيعية بقدر كبير.

31- تعتبر السياسات والأدوات والإرشادات متطورة الى حد ما تطوراً جيداً، على الرغم من أن هناك حاجة إلى تطوير أدوات استشعار عن بعد، بالاقتران مع الإدارة والتحليل المتكاملين للبيانات وكذلك عمليات المراقبة في *الموقع الطبيعي*، والتي يمكن تطبيقها على مستويات دقيقة لقياس تغير الموائل. وقد تكون هناك حاجة الى أدوات جديدة موجهة لصانعي القرار لحساب التكاليف المرتبطة بفقدان الموائل وتدهورها.

32- وفيما يخص الرصد، فمن الضروري إتاحة البيانات التي تمكّن من إجراء تقييم قصير وطويل الأمد لآثار تغير استخدام الأراضي من أجل المساعدة في معالجة الدوافع المؤدية الى فقدان الموائل. وتتضمن التحديات رصد الضغوط القطاعية المرتبطة بفقدان الموائل، خاصة آثار التغير في استخدام الأراضي على النظم الإيكولوجية الحرجة مثل الأراضي الرطبة والمياه العذبة.

33- ومن المطلوب وضع المزيد من الإرشادات لتصنيف الموائل الطبيعية ورسم خرائطها وإنشاء خطوط أساس لقياس التقدم المحرز. ويظل عدم وجود تعاريف لمصطلحات مثل "المتدهور" و"الموائل الطبيعية" و"التفتت" قيدا في هذا الشأن. وتعترف بعض الأطراف بالتفتت باعتباره شكلا من أشكال التدهور.

34- وتعتبر المبادئ التوجيهية الطوعية لرصد الغابات والمبادئ التوجيهية الطوعية للحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة ذات صلة بالأنشطة التي تهدف الى تحقيق مجموعة من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وبشكل خاص الهدف 5، وكذلك الأهداف 7 و11 و15.

الهدف 6: بحلول عام 2020، يتم على نحو مستدام إدارة وحصاد جميع الأرصدة السمكية واللافقاريات والنباتات المائية، بطريقة قانونية وبتطبيق النُهج القائمة على النظام الإيكولوجي، وذلك لتجنب الصيد المفرط، ووضع خطط وتدابير انعاش لجميع الأنواع المستنفدة، ولا يكون لمصايد الأسماك تأثيرات ضارة كبيرة على الأنواع المهددة بالانقراض والنظم الإيكولوجية الضعيفة، وأن تكون تأثيرات مصايد الأسماك على الأرصدة السمكية والأنواع والنظم الإيكولوجية في نطاق الحدود الإيكولوجية المأمونة.

35- على المستويات العالمية والإقليمية وغالباً الوطنية، تعتبر السياسات والأدوات والإرشادات مطورة تطويراً حسناً نسبيا فيما يخص الأرصدة السمكية وآثار صيد الأسماك. ويعتبر رصد المصيد من الأسماك الى حد ما

مطوراً تطويراً حسناً، بالرغم من أنه يضم ثغرات وقيوداً. وعلى المستوى العالمي، فقد غطّت منظمة الأغذية والزراعة هذا الموضوع بالفعل، بما في ذلك المحاولات التي بذلت لتحسين الرصد والبيانات.

36- وتبقى أهم التحديات في رصد آثار الصيد على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي (بخلاف المصيد من الأسماك بحد ذاته) وتطبيق مصطلح "الحدود الإيكولوجية المأمونة" على صعيدي السكان والنظام الإيكولوجي. وكتدبير مؤقت، ينبغي أن تركز المؤشرات والرصد على مصايد المياه الداخلية، والمصايد الساحلية والبحرية للتصدي للثغرات المتعلقة بالصيد وجوانب أخرى من إدارة مصايد الأسماك.

37- ويلاحظ أيضا أن الجمع ما بين الحوكمة الرشيدة ونُهج الرصد والمساءلة فيما بين أصحاب المصلحة وبناء قدراتهم، وإنفاذ القانون، من العوامل المهمة لحفظ موارد مصايد الأسماك وإدارتها.

الهدف 7: بحلول عام 2020، تدار مناطق الزراعة وتربية الأحياء المائية والحراجة على نحو مستدام، لضمان حفظ التنوع البيولوجي.

38- فيما يخص الزراعة، إلى جانب برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي الزراعي، ولتربية الأحياء المائية، هناك إرشادات محدودة قدمت بالتحديد في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، لكن قدرا كبيرا من الإرشادات المتاحة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني عبر الشركاء وبشكل خاص منظمة الأغذية والزراعة، ومراكز البحوث الزراعية الدولية (CGIAR) والعديد من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، ومنظمات المزارعين والمنتجين. وفي هذا الصدد، فإن تقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة القادم عن حالة التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة في العالم سيواصل تقييم مساهمة التنوع البيولوجي في الزراعة المستدامة.

39- وتم التشديد على التدابير التي تدعم الاتساق في السياسات فيما بين القطاعات المختلفة، بما في ذلك الزراعة، وتربية الأحياء المائية والحراجة. وفي الكثير من البلدان، تم إنشاء حوارات مشتركة بين الوزارات وشبكات لتعزيز التنسيق الأكبر والتعاون فيما بين القطاعات. وتبين أن هذه التدابير كانت مفيدة، مثلا، في تحقيق التوازن في التكثيف الزراعي، وفي ترويج نظم الإنتاج الصغيرة الحجم المرتبطة بالنظم الإيكولوجية.

40- ولا تعالج الإرشادات الحالية على نحو كاف التأثير الإيجابي أو السلبي الهام للدوافع غير المباشرة على التنوع البيولوجي، مثل الحوافز وأنماط التجارة والاستهلاك.

41- وتبقى التحديات في إيجاد التوازن الملائم بين نظم الإنتاج المكثفة (المدخلات المرتفعة) ونظم الإنتاج الصغيرة الحجم، وكذلك استدامة صحة التربة.

42- وفي حين أنه لا توجد معايير للاستدامة متفق عليها عالمياً للزراعة، وتربية الأحياء المائية والحراجة، فهناك عناصر متفق عليها دوليا للاستدامة، مثلا للغابات، التي ينبغي النظر فيها. وينبغي أن تكون معايير الاستدامة قابلة للمقارنة، وتدعم نتائج التنوع البيولوجي المنشودة.

43- ويمكن أن يستخدم إطار الرصد عددا صغيرا من المؤشرات المتسقة عالميا والتي تعمل عبر النظم الإيكولوجية لتقديم نظرة عامة؛ وكذلك مؤشرات مرنة ومحددة للنظم الإيكولوجية والتي تعكس الظروف المحلية وتتسق مع الأولويات والظروف الوطنية. ومع ذلك، فهناك حاجة لضمان أن تعكس المؤشرات المناطق التي تدار على نحو مستدام وليس فقط المناطق المرخصة.

44- وأدت عمليات وضع المعايير والمؤشرات على المستويين العالمي والإقليمي إلى إحراز بعض التقدم في جمع البيانات التي تتسق فيما بين العمليات وتقلل عبء الإبلاغ على البلدان التي يتعين عليها تقديم تقارير عن المناطق التي تجري إدارتها على نحو مستدام.

الهدف 8: بحلول عام 2020، يخفَّض التلوث، بما في ذلك التلوث الناتج عن المغذيات الزائدة، إلى مستويات لا تضر بوظيفة النظم الإيكولوجية وبالتنوع البيولوجي.

45- هناك الكثير من أدوات وإرشادات السياسات متاحة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، على الرغم من وجود ثغرات كبيرة في تنفيذ التدابير التي تحد من التلوث بشكل ملحوظ.

46- ويعتبر النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (SAICM) إطار للسياسات لتوجيه الجهود في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية عالمياً.

47- والثغرة الأهم هي التي تتعلق بالتربة باعتبارها بواليع للملوثات وركيزة للتنوع البيولوجي.

الهدف 9: بحلول عام 2020، تعرّف الأنواع الغريبة الغازية ومساراتها، ويحدد ترتيبها حسب الأولوية، وتخضع للمراقبة الأنواع ذات الأولوية أو يتم القضاء عليها وتوضع تدابير لإدارة المسارات لمنع إدخالها وانتشارها.

48- يتم تطوير الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للأنواع الغازية ويتم إدماجها ضمن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في عدد من البلدان.

49- وطورت المعايير الدولية للتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية ضمن إطار الاتفاقات الدولية الأخرى ولم تركز بالكامل على التنوع البيولوجي. وبالتالي، ليس من السهل على الأطراف تطبيق التدابير بموجب السياسات المرتبطة بالبيئة. وقد تساعد المواد التفسيرية (المقرر 28/11) الأطراف على تطبيق هذه التدابير الدولية والإرشادات لتحقيق الهدف 9 (التدابير التي سيتم وضعها) إذا ما ارتبطت المواد كهذه بفرص تنمية القدرات.

50- وهناك حاجة إلى معلومات عن الأنواع الغريبة الغازية وتعمل الشراكة العالمية للمعلومات عن الأنواع الغريبة الغازية على سد الثغرات في هذا الشأن. وقد يكون من المفيد معلومات أخرى عن مساراتها وعن التدابير للسيطرة عليها.

51- إن الأدوات المعنية بتحليل المنافع والتكاليف لإمكانية القضاء على الأنواع الغريبة الغازية الراسخة مقابل إدارتها، وكذلك الأدوات اللازمة لترتيب الأولوية بالنسبة إلى مسارات الغزوات ولتحديد الأنواع ذات الأثر المرتفع (بما يتفق مع الفقرة 26(ب) من المقرر 28/11) قد تسهل عملية صنع القرار وينبغي تطويرها باعتبارها إحدى الأولويات.

الهدف 10: بحلول عام 2015، تُخفَّض إلى أدنى حد الضغوط البشرية المتعددة على الشعب المرجانية، والنظم الإيكولوجية الضعيفة الأخرى التي تتأثر بتغير المناخ أو تحمّض المحيطات، من أجل المحافظة على سلامتها ووظائفها.

52- نظراً للمهلة الأقصى التي تحددت لهذا الهدف بعام 2015 والتهديدات التي تواجهها الشعب المرجانية بشكل خاص، ينبغي اتخاذ التدابير الفورية لتحقيق هذا الهدف.

53- ومن بين إحدى الثغرات الرئيسية، تحديد النظم الإيكولوجية الهشة على المستويين الوطني والإقليمي من خلال استخدام التقييمات المتسقة الخاصة بالهشاشة النسبية لتغير المناخ، والضغوط الأخرى وتأثيرات الضغوط المتعددة.

54- وعلى المستويات العالمية/الإقليمية، ينبغي أن تستطلع هذه التقييمات المناطق التي تعتبر أكثر هشاشة وتقيّم أسباب الاختلافات فيما بينها.

ثالثا - الآراء المتعلقة بالغاية الاستراتيجية جيم والتي حددتها الأطراف

55- هناك العديد من الأدوات المفيدة والسليمة من الناحية التقنية لتحقيق الأهداف في إطار الغاية الاستراتيجية جيم، وينبغي أن ينصب التركيز الرئيسي على استخدام الأدوات المتاحة بالفعل وتطبيقها بدلا من تطوير أدوات جديدة.

56- وتتسم القيود المفروضة على استخدام الأدوات والمنهجيات القائمة في بعض الحالات بدرجة من العمومية وتدعو الحاجة إلى تعديلها لتتلاءم مع الظروف والأولويات والقدرات الوطنية.

57- وتُشكل النُهج الإبتكارية الحديثة لدعم وتعزيز عمليات تسجيل البيانات والالتقاط والتدفق – من قبيل التطورات المسجلة في أخذ العينات (مثلا، من خلال رصد الأرض أو مسح الحمض النووي (DNA/eDNA))، والتطورات الحاصلة في تقنيات التقاط البيانات (مثلا، تسجيل الملاحظات المتعلقة بالأنواع على الإنترنت ومن خلال "التطبيقات" المتعلقة بالهواتف المحمولة) أدوات قيّمة ذات نطاق تطبيق أوسع، وهي تستحق المزيد من النظر والتطوير.

الهدف 11: بحلول عام 2020، يتم حفظ 17 في المئة على الأقل من المناطق الأرضية ومناطق المياه الداخلية و10 في المئة من المناطق الساحلية والبحرية، وخصوصا المناطق ذات الأهمية الخاصة للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، من خلال نظم مدارة بفاعلية ومنصفة وتتسم بالترابط الجيد، وممثلة إيكولوجياً للمناطق المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على المنطقة، وإدماجها في المناظر الطبيعية الأرضية والمناظر الطبيعية البحرية الأوسع نطاقا.

58- يقدم برنامج العمل المتعلق بالمناطق المحمية إرشادات بخصوص عناصر الهدف 11، وقد ساهم الكثير من المنظمات في وضع عدد كبير من الأدوات التي تغطي معظم جوانب الهدف 11 فضلاً عن توفير الدعم لتنفيذ الأنشطة الرامية إلى تحقيق هذا الهدف على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي.

59- وعزز تنظيم سلسلة من حلقات العمل الإقليمية بشأن المناطق البحرية المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً (EBSAs) التعاون العلمي القيّم، وأسهم في بناء القدرات على المستوى الإقليمي.

60- ويمكن أن يساهم التخطيط المكاني البحري الذي يجري على نطاق إقليمي أوسع، والذي يستند إلى الفهم العلمي للقيم والتهديدات الإيكولوجية أو البيولوجية، في الاستخدام المنسق لمختلف أدوات الحفظ والإدارة، مثل المناطق البحرية المحمية، وتدابير إدارة مصايد الأسماك، والتدخلات السياساتية والإدارية الأخرى في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020.

61- وستكون زيادة الجهود المبذولة في المجالات التالية مفيدة في أمور منها ما يلي:

(أ) يمكن أن تؤدي البحوث المحددة الهدف والمتعلقة بآثار تغير المناخ على أداء شبكات المناطق المحمية وعلى فعالية الإجراءات الإدارية في المناطق المحمية المتأثرة بتغير المناخ، لاسيما فيما يتعلق بالممرات المائية، والنظم الإيكولوجية للأراضي الرطبة، والنظم الإيكولوجية للجبال والأنواع في الموائل الشمالية، إلى تيسير سبل تطوير شبكات قوية للمناطق المحمية؛

(ب) البحوث المتعلقة ببرامج حفظ ورصد أنواع محددة وإدارة الموائل لتمكين إدارة المناطق المحمية ورصدها بفعالية؛

(ج) تكييف أدوات التخطيط المكاني البحري العالمي وغيرها من الأدوات ذات الصلة بالبيئة البحرية في السياقات الوطنية والإقليمية، بما في ذلك تطبيقها، فضلاً عن رصد فقدان الموائل؛

(د) مواصلة وضع نُهج فعالة بشأن نطاق المناظر الطبيعية الأرضية/المناظر الطبيعية البحرية لإدارة الدوافع المتعددة لفقدان النظم الإيكولوجية وتدهورها، بما في ذلك إدماج إجراءات فعالة لدعم استعادة النظم الإيكولوجية؛

(هـ) وضع خطط الاستدامة المالية للمناطق المحمية؛

(و) استخدام المعلومات الموجودة عن المناطق ذات الأهمية الخاصة للتنوع البيولوجي (مثل مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية) لتحسين تغطية المناطق المحمية؛

(ز) مواصلة النظر فيما يشكل تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على المناطق بغرض الإبلاغ عن التقدم المحرز في تحقيق هذا الهدف؛

(ح) وضع مؤشرات لتقييم فعالية المناطق المحمية وصفتها التمثيلية.

الهدف 12: بحلول عام 2020، منع انقراض الأنواع المعروفة المهددة بالانقراض وتحسين وإدامة حالة حفظها، ولا سيما بالنسبة للأنواع الأكثر تدهورا.

62- يمكن استخدام القائمة الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض الصادرة عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وتقييم الأنواع المهددة بالانقراض على المستوى الوطني، لتحريك إجراءات الحفظ، لاسيما حينما تتلاءم مع المبادرات القائمة بشأن حفظ الأنواع، بما في ذلك تلك التي تندرج في إطار اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (CITES). ويمكن أيضاً أن تساعد القوائم الحمراء الوطنية، أو تقييمات مماثلة، في تخطيط استخدام الأراضي وتقييمات الأثر المسؤول.

63- وتتضمن الاحتياجات العلمية والتقنية المتصلة بتحقيق الهدف 12 تكريس فهم أفضل لدوافع تدهور الأنواع، بما في ذلك التجارة غير المشروعة بالحياة البرية، وآثار الأنواع الغريبة الغازية، والآثار الطويلة المدى لتغير المناخ والدور الذي تضطلع به النُهج المتعلقة بالأنواع المتعددة والنظم الإيكولوجية في التخطيط في مجال الاستعادة.

64- وينبغي بذل جهود إضافية في عدد من المجالات من بينها ما يلي:

(أ) ينبغي أن تشمل التدابير المتخذة لمعالجة مكافحة الأنواع الغريبة الغازية أو القضاء عليها إجراءات بشأن الأنواع المهددة بالانقراض وسبل استعادتها؛

(ب) إجراء تقييمات القائمة الحمراء الصادرة عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، أو تقييمات مماثلة، لأنواع النباتات والفطريات واللافقاريات وعوالم الكائنات البحرية وكائنات المياه العذبة؛

(ج) تعزيز القدرة على تفسير القائمة الحمراء الصادرة عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة لوضع الأهداف وتحقيقها؛

(د) تحسين مستوى التعاون الإقليمي لحفظ الأنواع المهاجرة والعابرة للحدود؛

(هـ) تصميم طرائق للحفظ فعالة من حيث التكلفة؛

(و) إعداد خطط لاستعادة الأنواع وتنفيذها ونشرها.

الهدف 13: بحلول عام 2020، الحفاظ على التنوع الجيني للنباتات المزروعة وحيوانات المزارع والحيوانات الأليفة والتنوع الجيني للأقارب البرية، بما في ذلك الأنواع الأخرى ذات القيمة الاجتماعية والاقتصادية فضلا عن القيمة الثقافية، ووضع وتنفيذ استراتيجيات لتقليل التآكل الجيني وصون تنوعها الجيني.

65- يشكل برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي الزراعي والهدف 9 من الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات إطارين هامين لوضع السياسات الرامية إلى تحقيق الهدف 13.

66- وتُعدّ خطط العمل العالمية بشأن الموارد الوراثية النباتية والحيوانية والحرجية والتي وضعتها واعتمدتها هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة،[5] وإعداد تقرير حالة التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة في العالم، على وجه التحديد أطراً هامة لدعم الهدف 13.

67- وقد وضعت هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة إرشادات وأدوات تدعم تحقيق الهدف 13، وهي تضطلع حالياً بوضع عدد قليل من المؤشرات عالية الرتبة ذات صلة بهذا الهدف.

68- وتندرج معظم عمليات الرصد والبيانات والأدوات والسياسات والإرشادات المتعلقة بالهدف 13 ضمن مجال الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، بما في ذلك الموارد الوراثية الحرجية. ويعتمد إحراز تقدم نحو تحقيق هذا الهدف اعتماداً كبيراً على الشركاء في مجال الأغذية والزراعة.

69- وينبغي بذل جهود إضافية في عدد من المجالات من بينها ما يلي:

(أ) صيانة وحماية التنوع الجيني في *الموقع الطبيعي* بما في ذلك، عند الاقتضاء، من خلال النُهج البيولوجية-الثقافية التي تعزز الحفظ والاستعادة مع الاضطلاع بتقييم المعارف الثقافية والتقليدية؛

(ب) تحقيق التوازن الأمثل بين أساليب الحفظ في *الموقع الطبيعي* وخارج *الموقع الطبيعي* وتكاملها؛

(ج) تعزيز التعاون فيما بين الأطراف التي تستخدم آليات الإدارة مع النُهج البيولوجية-الثقافية؛

(د) مواصلة وضع نُهج، في بعض البلدان، من أجل تقليل ضغوط السوق أو الضغوط التجارية لتبسيط نظم المحاصيل والثروة الحيوانية؛

(هـ) زيادة استخدام بنوك الجينات؛

[5] http://www.fao.org/nr/cgrfa/cgrfa-global/cgrfa-globplan/en/

(و) تعزيز التعاون بين المنظمات العاملة في قطاعي الزراعة والبيئة؛

(ز) اتخاذ المزيد من الإجراءات لمعالجة التنوع الجيني للموارد الجينية المهمة من الوجهة الاجتماعية الاقتصادية والتي لا تستخدم في الغذاء والزراعة والحراجة.

رابعاً - الآراء المتعلقة بالغاية الاستراتيجية دال والتي حددتها الأطراف

70- إن الوثائق الإعلامية المقدمة إلى الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف بشأن استعادة النظم الإيكولوجية تقدم طائفة واسعة من المبادئ التوجيهية، والأدوات والتكنولوجيات لمعالجة الأهداف في إطار الغاية الاستراتيجية دال؛ وبالتالي، فإن الثغرات القليلة التي تم تحديدها ينبغي ألا تقيّد تنفيذ هذه الغاية.

71- وينبغي أيضا أن يقدم العمل الذي ينفذه الأمين التنفيذي حاليا عملا للطلب الوارد في المقرر 16/11، أن يقدم أدوات وإرشادات إضافية متصلة بالهدفين 14 و15.

الهدف 14: بحلول عام 2020، استعادة وصون النظم الإيكولوجية التي توفر خدمات أساسية، بما في ذلك الخدمات المرتبطة بالمياه، وتسهم في الصحة وسبل العيش والرفاه، مع مراعاة احتياجات النساء والمجتمعات الأصلية والمحلية والفقراء والضعفاء.

72- ينبغي الاعتراف بالروابط الثقافية والروحية والاقتصادية والإيكولوجية والتقليدية مع خدمات النظم الإيكولوجية ودمجها في أطر السياسات الوطنية والإقليمية والعالمية. وفي هذا السياق قد تكون مبادرة ساتوياما أداة مفيدة لتسهيل هذا الاعتراف.

73- وتتمثل إحدى المنافع الهامة لخدمات النظم الإيكولوجية في بناء القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية.

74- وهناك حاجة إلى تعزيز تطبيق واستخدام الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي والتكيف القائم على النظام الإيكولوجي.

75- وينبغي بذل جهود إضافية في عدد من المجالات بما فيها ما يلي:

(أ) إعداد أدوات ومنهجيات لدعم وتنفيذ السياسات التي تهدف إلى استعادة النظم الإيكولوجية الهشة للجبال وحمايتها من أجل الحفاظ على التوازن الإيكولوجي الهش وتحسين أساليب معيشة المجتمعات التي تسكن الجبال؛

(ب) تعزيز الفهم لمساهمة استعادة النظم الإيكولوجية وحمايتها بالنسبة لتحسين رفاه البشر، بما في ذلك المنافع الاجتماعية الاقتصادية، وتطوير المزيد من الإرشادات لتحديد فئات النظم الإيكولوجية وتقييمها التي تقدم خدمات ضرورية تسهم في رفاه البشر؛

(ج) فهم المعارف التقليدية وإدماجها باعتبارها مكملة للعلوم في وضع المنهجيات وخطوط الأساس والأهداف المتعلقة بعملية الاستعادة والحماية؛

(د) تطوير أساليب لترتيب الأولية للمناطق من أجل استعادة النظم الإيكولوجية وحمايتها وخفض التكاليف الناجمة عن ذلك؛

الهدف 15: بحلول عام 2020، إتمام تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون، من خلال الحفظ والإصلاح، بما في ذلك استعادة 15 في المائة على الأقل من النظم الإيكولوجية المتدهورة، مما يسهم بالتالي في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه مكافحة التصحر.

76- إن الحفظ والاستعادة غالبا ما يكونان محددين حسب النظام الإيكولوجي والحالات وينبغي تكييف الإرشادات مع الظروف المحلية. وينبغي إجراء مشاريع الحفظ والاستعادة باستخدام الإدارة التكيّفة، أي مع أهداف ومؤشرات معرّفة مسبقا، وتجارب متعددة لتحديد أفضل وسائل المعالجة، ورصد النتائج والإبلاغ.

77- والإرشادات متاحة لتحديد النظم الإيكولوجية الهشة والتي تحفظ أيضا مخزونات كبيرة من الكربون.[6]

78- وتتاح إرشادات بشأن وسائل رسم خرائط أفضل للنظم الإيكولوجية المتدهورة.[7]

79- وهناك قدرات ومعارف محدودة عن استعادة النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية.

80- وهناك حاجة إلى نشر فعال وفعلي لأفضل الممارسات وتطوير المزيد من المشروعات التجريبية لتحقيق هذا الهدف.

81- وينبغي إبراز أهمية حفظ التربة بالنسبة لتحقيق الهدف 15 من أهداف أيشي، لاسيما في تلك النظم الإيكولوجية الغنية بمخزونات الكربون والتربة العضوية.

82- وينبغي بذل جهود إضافية في عدد من المجالات بما فيها ما يلي:

(أ) إعداد مؤشر لتحديد بلوغ نسبة قدرها 15 في المائة من الهدف، ومؤشرات إضافية لقياس قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل، ومعدل ومدى تدهور الموائل، فضلا عن الجهود الرامية إلى مكافحة التصحر؛

(ب) تحسين الأدوات اللازمة لقياس الكربون عن بعد في النظم الإيكولوجية الأرضية والمائية؛

(ج) تعزيز الفهم لتطبيق مفهوم قدرة النظام الإيكولوجي على التحمل، في رصد وإدارة النظم الإيكولوجية على مختلف المستويات من أجل ضمان تقديم خدمات متعددة من النظم الإيكولوجية، وقدرة النظم الإيكولوجية على التكيّف مع مناخ متغير والاستمرار في تخزين الكربون عبر الزمن؛

(د) مواصلة تطوير الأدوات للتقييم المنتظم وتحديد أولوية المناطق المحتملة لاستعادة النظم الإيكولوجية، مع مراعاة موقع ومدى الأراضي المتدهورة بالعلاقة إلى مناطق الحفظ والمناطق الأخرى ذات الطبيعة عالية القيمة، وذلك لتحسين ترابط الموائل؛

---

[6] هذه المعلومات متاحة بشأن الكتلة الأحيائية السطحية العالمية (AGB) ورسم خرائط الكربون، على سبيل المثال على الموقع الشبكي +WCMC 8REDD. وتبرز نشرة مركز البيئة العالمية لعام 2008 بشأن الأراضي الرطبة والمعنونة " تقييم *بشأن أراضي الخث والتنوع البيولوجي وتغير المناخ*" أهمية أراضي الخث في تخزين الكربون وتقدم خرائط للرواسب حسب العمق.

[7] على سبيل المثال المنشوران الصادران مؤخرا بشأن وسائل تقييم تدهور الغابات: "*Ecology and Society 2013*"، *المجلد 18، العدد 2، المادة 20*؛ *وورقة العمل 177 الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة بشأن تقييم الموارد الحرجية*. ويندرج هذان المنشوران في إطار الجهود التي تقودها الشراكة التعاونية في مجال الغابات لتعريف تدهور الغابات وتقديم معلومات عن القياس.

(هـ) هناك حاجة إلى تحسين الأدوات لقياس مخزون الكربون وتدفقاته وفهم الترابط بين حفظ التنوع البيولوجي، بما في ذلك في النظم الإيكولوجية غير الحرجية وعلى المستويات المحلية؛

(و) تعزيز الجهود العلمية الرامية إلى زيادة الدعم لتطوير الحلول المستندة إلى الطبيعة لاستعادة النظم الإيكولوجية ومرونتها من خلال الابتكار المستدام؛

(ز) وضع أدوات لتقييم فعالية الجهود التي تبذل في مجال الاستعادة.

التوصية 2/17 القضايا الجديدة الناشئة

إن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية،

1- *إذ تلاحظ* أنه في حين أن قضية آثار المبيدات الجديدة التي تؤثر على الجهاز العصبي للحشرات (مبيدات الحشرات بمادة الأناباسين) (neonicotinoid) على التنوع البيولوجي تستوفي معايير القضايا الجديدة والناشئة المحددة في الفقرة 12 من المقرر 29/9، توصي مؤتمر الأطراف بعدم النظر في هذه القضية كقضية جديدة وناشئة في جدول أعمال الهيئة الفرعية، وإنما معالجتها ضمن إطار برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي الزراعي ومبادرته الدولية بشأن حفظ الملقحات واستخدامها المستدام؛

2- *وإذ تلاحظ* أن قضية آثار المبيدات الجديدة التي تؤثر على الجهاز العصبي للحشرات (مبيدات الحشرات بمادة الأناباسين) (neonicotinoid) على التنوع البيولوجي، وخاصة على الملحقات، قد تكون مهمة للتقييم المواضيعي المقترح للمسار السريع بشأن التلقيح وإنتاج الأغذية، الذي يبحثه حاليا المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES) كجزء محتمل من برنامج عمله، *وإذ تلاحظ أيضا* أهمية العمل الجاري بشأن آثار مبيدات الآفات الجهازية، مثل العمل الذي تقوم به فرقة المهام بشأن مبيدات الآفات الجهازية التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، *تطلب* إلى الأمين التنفيذي، وإلى رئيس الهيئة الفرعية، بصفته مراقبا في فريق الخبراء المتعدد التخصصات، أن يحيلا هاتين المسألتين إلى عناية أمانة المنبر الحكومي الدولي وفريق الخبراء المتعدد التخصصات، وأن يبلغا مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثاني عشر.

التوصية 3/17 المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية

إن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية،

1- ترحب بالتعاون المستمر بين الأمين التنفيذي وأمانة المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES)، وكذلك بمشاركة رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية بحكم منصبه كمراقب في فريق الخبراء المتعدد التخصصات التابع للمنبر الحكومي الدولي؛

2- ترحب بمشروع برنامج عمل المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، لاسيما التقييمات الإقليمية والعالمية والمواضيعية المقترحة، وإعداد الأدوات وأنشطة بناء القدرات، وتلاحظ أن مشروع برنامج العمل يستجيب إلى دعوة مؤتمر الأطراف الواردة في الفقرة 28 من المقرر 2/11، وأنه من المتوقع أن يقدم مشروع برنامج العمل إلى الاتفاقية معلومات مفيدة وتستند إلى الأدلة؛

3- تؤكد أهمية دور نظم معارف الشعوب الأصلية والمعارف التقليدية وكذلك الحوار فيما بين الثقافات والحوار العلمي وإدراج مجموعة عريضة من النُهج والرؤى والنماذج المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام على مستويات متعددة في أعمال المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، من أجل استكمال المعلومات العلمية وغيرها من المعلومات ذات الصلة، والأدوات والمنهجيات اللازمة لصنع السياسات؛

4- *تطلب إلى* الأمين التنفيذي:

(أ) أن يواصل ويعزز التعاون مع المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، تمشياً مع المقرر 2/11، فيما يتعلق بزيادة تطوير برنامج عمل المنبر الحكومي الدولي وتحديد نطاقه وتنفيذه، مع تجنب الازدواجية في العمل؛

(ب) أن يحيل إلى المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية النتائج الرئيسية المتعلقة بالاحتياجات العلمية والتقنية اللازمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 (التوصية 1/17) لتوفير المزيد من المعلومات التوضيحية عن الطلبات الواردة في الفقرة 4 من المقرر 13/11 جيم، وذلك تمشياً مع الفقرة 5 من ذلك المقرر؛

5- *تطلب أيضاً* إلى رئيس الهيئة الفرعية، بصفته مراقبا في فريق الخبراء المتعدد التخصصات التابع للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، أن ييسر الطلبات المقدمة إلى الأمين التنفيذي والواردة في الفقرة 4 أعلاه؛

6- توصي مؤتمر الأطراف أن يطلب إلى الهيئة الفرعية تقييم نطاق وعملية نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي، في أعقاب إصدار الطبعة الرابعة من هذه النشرة، وفي ضوء العمل الجاري الذي يضطلع به المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية لإجراء تقييم عالمي بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، ومع تجنب الازدواجية في العمل، وعلى تقديم تقرير إلى الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف لإرشاد نظره في طرائق الطبعات المستقبلة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي.

- - - - -